أنهر ANHRE

الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة

Arab Network for Human Rights & Citizenship Education

العدد الثالث من نشرة أنهر أكتوبر 2009

فهرس
Contents

1 كلمة العدد بقلم – محمد الجبوري

2 أخبار شبكة أنهر

3 أخبار أعضاء أنهر
ومنظماتهم - العراق و مصر

5 منتدى التعارف على
منظمات وأعضاء أنهر

6 لقاءات

8 مقالات بقلم المحامي – غسان الصالح

ANHRE أنهر
الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة
Arab Network for Human Rights & Citizenship Education

كلمة العدد ..... لنعيد ترتيب أوراقنا

ذات يوم كنت أجلس وبجانبي أحد الصحفيين، وفي يدي عدة كُتيّبات صغيرة الحجم من الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، كنت قد حصلت عليها من مكتب الأمم المتحدة في بغداد، هذا الصحفي أثاره الفضول وأراد أن يتعرف على الكتيب الصغير حيث أنه كان مخفياً تحت يدي.
حينما شعرت أنه راغب في رؤية ما بيدي سألته هل تريد معرفة ما معي ؟
قال : بلى.
فسالته : جذبك لونه أم أنك مهتم لمعرفة هذا الكتيب؟
قال : هما الإثنان ولّدا لدي الفضول.
ولما أظهرته قلت له مباشرة خذه إنه الإعلان العالمي لحقوق الانسان، سيفيدك كثيراً في عملك، ولكنه سكت لبرهة من الزمن ثم رد علي بجواب استوقفني كثيراً، فقال وما علاقتي به، لا أريده فهو مطبوع ومكتوب للإنسان ومتى ما أصبح إنساناً سأحفظه في قلبي.

حقيقة كان رداً بائساً بل ربما يائساً ، ومن المعلوم مثل هذا الجواب يضعنا نحن العاملين في حقل حقوق الإنسان أمام تصورات كثيرة ، فهل مطلوب منا أن نستمر ونواصل دون أن نحصي النتائج أم مطلوب منا أن نعيد ترتيب أوراقنا ونقف عند مثل هذا الجواب ؟

كلنا يعلم أن المنطقة العربية تمر بظروف متفاوتة تختلف من بلد لآخر، بل كل بلد لديه نظام وتعامل يضمن حقوق البشر جمعاء يقابلها حصول انتهاكات وكثيرة هي التي يعرضها التلفاز والصحف من خطف وقتل وسرقات وما شابه ولعل جواب هذا الصحفي يتطلب منا أن نمعن النظر في نوع البرامج التي نطبقها في بلداننا وما هي النتائج التي توصلنا إليها وكم أحدثنا من تغيير بين سائر أبناء تلك المجتمعات وهذه النتائج لن نحصل عليها ما لم نتعايش مع ظروف المواطن نفسه إذ لا يمكن لأي ناشط أو منظمة أو حتى شبكة أن تفعل دورها ما لم تعيش هواجس ذلك الإنسان نفسه الذي يتطلع إلى أمور كثيرة ومنها الحياة الكريمة أو شتى الأماني التي يحلم بها ولا زال يحلم بها دون أن تجد تطبيقا على أرض الواقع .

لعل النقطة الأهم أننا نسمع هنا وهناك ، كثير من المنظمات أو حتى بعض الشبكات، ما زالت تسعى لتعليم حقوق الإنسان في حين أن المرحلة التي نعيشها تتطلب من الجميع الإنتقال إلى التربية على حقوق الانسان، وجعل هذا الشعور يتعايش مع المواطن في روحه وجسده.

أرى التجربة الفتية التي تنفذها شبكة (أنهر) للتربية على حقوق الإنسان مثال جيد، لكن يتطلب من الشبكة أن تمد نسيجها كالعنكبوت في كل حي وفي كل شارع وفي كل بيت، واستثمار الخبرات والكفاءات التي تمتلكها لأجل تحقيق غاياتها بأبسط الطرق كما أسلفت، وهي التعايش مع المواطن.

كما يستدعي الأمر أيضاً التفكير ما بعد التربية ، فعندما أُربي إنساناً على قيم ومبادىء فعلّي أن أسأل نفسي ماذا بعد هذه التربية؟ وذلك الذي تعلم على أيدينا كيف سيحافظ على ما تعلمه وإلى أين هو ذاهب فهل يتوقف عملنا عند هذا الحد أم نبقى رقيبا له أم نؤهله لمرحلة إلى ما بعد التربية كي يكون عونا لنا ويرفع عنا بعض الحمل كما يقال ؟

إذن حري بنا أن نعيد ترتيب أوراقنا ونخطط وفقاً لجواب هذا الصحافي الذي ربما أجبرته الظروف بشتى أنواعها على تناسي إنه إنسان ودورنا أن نعيد له ولغيره الثقة بأنه حقاً إنسان.

رئيس التحرير
محمد الجبوري

أخبار شبكة أنهر

ورشة التشبيك والتخطيط الإستراتيجي

نظمت شبكة أنهر ورشة عمل تحت عنوان "التشبيك والتخطيط الإستراتيجي" ، فى الفترة الممتدة ما بين ٢٤-٢٦ يونيو من العام الحالى فى عمان- الأردن، هدفت من خلالها إلى تمكين المشاركات والمشاركين من الخروج برؤيا إستراتيجية للشبكة وآليات عمل واضحة ، وذلك من خلال إكتساب مهارات التخطيط الإستراتيجي وإكتساب مهارات التشبيك والعمل الجماعي والمشترك، وتدبير الإختلافات الداخلية والخروج بخطة تشغيلية وآليات عمل واضحة للشبكة لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات . هذا وقد قامت اكويتاس – المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان بتمويل هذه الورشة.

الإجتماع الثالث للجنة التنسيقية لشبكة أنهر

عقدت اللجنة التنسيقية لشبكة أنهر إجتماعها الثالث فى الفترة من 27-28 يونيو من العام الحالى فى عمان- الأردن. وناقشت اللجنة مختلف الموضوعات المتعلقة بعمل الشبكة وأنشطتها وتطوير نظامها الأساسي وميثاق الشرف الخاص بها وخطتها الإستراتيجية.

أخبار أعضاء شبكة أنهر ومنظماتهم

العراق

إعلاميون في دورة تدريبية لرصد إنتهاكات حقوق الإنسان في العراق

عقد معهد حماية حقوق الإنسان دورة تدريبية بعنوان " الإعلام وحقوق الإنسان " بمشاركة ٢٥ إعلامياً من وسائل الإعلام المحلية العراقية، تعرفوا خلالها على مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المعنية فضلاً عن تدارس الوضع العراقي ما بعد ٢٠٠٣ وتزايد أعداد الإنتهاكات بشكل علني دون وجود أي رادع حكومي أو قضائي .
وقد أفاد المشاركون بأهمية ما تلقوه من تدريب ، حيث أكد خالد طالب مراسل وكالة " آكي " الإيطالية إلي الحاجة الماسة لمثل هذه الدورات التي تزيد من المعرفة بحقوق الإنسان والإطلاع على المعاهدات والإتفاقيات الدولية التي سُنت لهذا الغرض ، وتمنى أن تستمر مثل هذه الدورات التي تسهم في إضافة معلومات إلى رصيد ما هو موجود بين فترة وأخرى حتى يستفيد زملاء آخرين لم يحصلوا على فرصة المشاركة في هذه الدورة .

بينما أكدت الإعلامية أسماء بدران مراسلة راديو " المستقبل " إن زيادة معرفة الإعلام بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان أمر مهم وضروري لإطلاع الرأي العام عليها كي توضع حدود وعقوبات لمن ينتهك حق المواطن ، وأشارت إلى ما يتعرض له الإعلاميين من انتهاكات خطيرة تصل للإهانة والضرب عند تأدية واجبهم من قبل الأجهزة الأمنية، ولم يقُم أي صحفي برفع شكوى خوفاً من القتل والطرد من وظيفته .

وأبدت رغبتها في الحصول على تدريبات أكثر من قبل خبراء كي يُحَصن الصحفي نفسه من أي انتهاك ويتعرف علي الوسائل التي من خلالها يأخذ حقه.

هدفت هذه الدورة إلي التعريف بدور الإعلام في تغطية حقوق الإنسان والإنتهاكات التي تحدث وتوثيقها والإطلاع الكامل على المعاهدات والإتفاقيات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

في جنوب العراق....ثقافة حل النزاعات

انضم ٣٥ مشارك يمثلون ٢٥ مؤسسة مجتمع مدني تعمل في جنوب العراق إلى ورشة عمل حول نشر ثقافة حل النزاعات وبناء السلام في مدينة الناصرية حيث نفذت ورشة عمل لمدة ٣ أيام في مجال تمكين الشباب في مجال حل النزاعات وبناء السلام .

وتعد هذه الورشة جزء من برنامج منظمة بلا حدود الإنسانية (NBH) الذي بدء عملها في حزيران ٢٠٠٦ ، بالشراكة مع إحدى المنظمات العربية الناشطة في مجال حل النزاعات وبناء السلام ، وقد تلقى المشاركين مواد تدريبية في كل من مستويات النزاع ، الدبلوماسية المتعددة ، السبل لحل النزاعات ، مفهوم السلام ، آليات بناء السلام ، طرق حل النزاعات ، التسهيل ، التفاوض ، التحكيم ، وحل المشكلة، الإحتياجات الأساسية لحصول النزاعات، و مفهوم التخطيط الإستراتيجي .

مصر ... المنتدى الختامي لتعليم حقوق الإنسان في الجامعات المصرية

قام مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان "بناء" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ووزارة الخارجية المصرية ، بالتعاون مع برنامج القانون الدولي لحقوق الإنسان بالجامعة الأمريكية ، بتنظيم المنتدى الختامى لتعليم حقوق الإنسان فى الجامعات وذلك بمناسبة انتهاء البرنامج التدريبي الموجه للسادة أعضاء هيئات التدريس وهيئاتهم المعاونة بالجامعات المصرية والذي استمر على مدار ٣ سنوات كاملة.

وعقد المنتدى في السابع عشر من أغسطس هذا العام بفندق ماريوت الزمالك – قاعة عايدة، وشارك فى المنتدى نحو ٢٥٠ مشاركاً ومشاركة ، مثّلوا عدداً من الجامعات المصرية ومنها جامعات الزقازيق والقاهرة واسيوط والاسكندرية وطنطا وبنها وحلوان وقناة السويس وبور سعيد و٦ اكتوبر وسوهاج، وعدد من الصحف ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

بدأت أعمال المنتدى بكلمات إفتتاحية للهيئات المنظمة ، ومثّلها سعادة السفير أحمد حجاج المنسق الوطني لمشروع بناء ، والأستاذ الدكتور إدوارد سيمبسون نائب رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة والبروفيسور إينيد هيل المفوض العام لبرنامج القانون الدولي لحقوق الإنسان بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أعقبتها جلسة تحت عنوان تدريس حقوق الإنسان فى الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول، وتناولت الجلسة واقع مناهج تعليم حقوق الإنسان فى الجامعات وأهمية تطويرها وتوسيعها، تلتها عرض لفيلم وثائقى عن مشروع بناء وأنشطته وعرض لمسيرة البرنامج التدريبى الذى إستمر مدة ثلاث سنوات وعرض لقصص النجاح التى حققها المستفيدون من البرنامج، والتحديات التى واجهت عملهم بالإضافة الى مناقشة سياسات الحكومة المصرية نحو نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع المصرية ودور المجتمع المدني في هذا الصدد.

منتدى التعارف على منظمات أعضاء الشبكة

الهيئـة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين

أنـشئت **الهيئـة المـستقلة لحقـوق الإنـسان (الهيئـة)** بقـرار/ مرسـوم صـادر عـن الـرئيس الراحـل ياسـر عرفـات رحمـه الله، بتـاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠. وقـد نـشر قـرار الإنـشاء لاحقـاً فـي الوقـائع الفلـسطينية (الجريـدة الرسـمية للـسلطة الوطنيـة الفلـسطينية)، تحـت رقـم (٥٩) لعـام ١٩٩٥. بموجـب القـرار تحـددت مهـام ومـسؤوليات الهيئـة علـى النحـو التـالي: "متابعـة وضـمان تـوافر متطلبـات صـيانة حقـوق الإنـسان فـي مختلـف القـوانين والتـشريعات والأنظمـة الفلـسطينية، وفـي عمـل مختلـف الـدوائر والأجهـزة والمؤسـسات فـي دولـة فلـسطين ومنظمـة التحريـر الفلـسطينية ". وتـرك القـرار للهيئـة مهمـة وضـع نظامهـا الأساسـي بمـا يـضمن اسـتقلالها وفعاليتهـا. وقـد بـدأت الهيئـة تمـارس نـشاطاتها فـي بدايـة عـام ١٩٩٤، وكـان مفوضـها العـام الأول الـدكتورة حنـان عـشراوي، صـاحبة الفكـرة والمحـرك الأول لتأسيسها.

منظومة القيم والرسالة

انطلاقـاً مـن إيمـان الهيئـة المـستقلة لحقـوق الإنـسان بـأن الإلتـزام الراسـخ بـإحترام حقـوق الإنـسان وحرياتـه الأساسـية المكفولـة، بموجـب الإعلانـات والمواثيـق الدوليـة الخاصـة بحقـوق الإنـسان، هـو أسـاس النظـام الـسياسي القـائم علـى ركـائز سـيادة القـانون ومـساواة الجميـع أمامـه، والمحافظـة علـى الحقـوق والحريـات العامـة والخاصـة، وضـرورة وجـود آليـات وأدوات مـشرعة قانونـاً للمـساءلة والمحاسـبة، وتـوفر قـضاء نزيـه وفاعـل ومـستقل، تقـوم الهيئـة برصـد وتعزيـز وضـمان حمايـة حقـوق الإنـسان فـي فلـسطين دون تجزئـة للحقـوق أو انتقـاص مـن عالميتهـا، فهـي ترصـد أوضـاع حقـوق الإنـسان فـي فلـسطين، ومـدى التـزام الـسلطات الـثلاث والهيئـات العامـة والخاصـة ومراكـز احتجـاز الحريـة الشخـصية ومـدى التـزام التـشريعات والإتفاقيـات التـي تبرمهـا الـسلطة الوطنيـة بالمعـايير الدوليـة لحقـوق الإنـسان، إضـافة إلـى رصـد مـدى امتثـال الحكومـة والـسلطات العامـة لتوصـيات الهيئـة. وتتـولى الهيئـة مهمـة توعيـة وتثقيـف الجمهـور والمـسؤولين بحقـوق الإنـسان، وتركـز فـي برامجهـا علـى الفئـات الأكثـر تعرضـا لإنتهاكـات حقـوق الإنـسان، أو تلـك الفئـات التـي تحتـاج إلـى نظـام يعـزز معرفتهـا بحقـوق الإنـسان، وتـساعد الهيئـة علـى دعـم مؤسـسات المجتمـع المـدني المعنيـة بأسـس التوعيـة والتثقيـف بحقـوق الإنـسان، كمـا تتلقـى الهيئـة الـشكاوى مـن الأفـراد والمجموعـات فـي حـال تعـرض حقـوقهم للإنتهـاك وتتـولى مهمـة متابعـة ومعالجـة هـذه الإنتهاكـات.

نشطاء لمجلة (أنهر) : شبكة أنهر تحتاج لإستراتيجية واضحة وعليها أن تتحلى بالإستقلالية في قرارتها

إعتبر عدد من نشطاء حقوق الإنسان وأعضاء شبكة (أنهر) في عدة بلدان عربية ، أن الشبكة تمارس حتى الآن دوراً جيداً وبعمل فريد، لكن هذا العمل بحاجة إلى احتياجات حقيقية لنجاح عمل الشبكة في المنطقة العربية فضلاً عن حاجتها إلى بناء هيكلي سليم واستراتيجية واضحة المعالم .

واستطلعت مجلة (أنهر) آراء عدد من النشطاء عن الاحتياجات الحقيقية للشبكة في المرحلة المقبلة، حيث قالت خليصة كتابي من المغرب، بالنسبة للشبكة في الحقيقة فإنني أرى أنها تمتلك كل المؤهلات البشرية والفكرية كي تكون من أنجح الشبكات إن لم نقل وأكدت " أن عمل الشبكة إلى الآن متميز و فريد من نوعه، لكن المطلوب هو توطيد التواصل" و دعت كتابي إلى أن تكون مسألة الاشتغال بمجموعات محلية على مستوى المناطق و بلدان لكونها الأسهل في عملية التواصل و أن يتم وضع تأسيس وحدات محلية كفروع للشبكة.

ومن جهته يؤكد أحمد عبد السلام عمر مدير المنظمة السودانية للبحث والتنمية من السودان " في اعتقادي المتواضع إن أهم ما يمكن أن يساعد في نجاح الشبكة وتطور عملها في المنطقة العربية عنصرين داخلي متعلق بالشبكة نفسها وخارجي متعلق بأمور ذات ارتباطات بما هو محيط بالشبكة " وأضاف " في هذه المرحلة باعتبارها مرحلة بناء ممكن أن نركز على العوامل الداخلية والتي تتمثل ببناء هيكلي سليم للشبكة وعدم الخلط بين ما هو شبكة وما هو منظمة بمعنى أن الشبكة هي عبارة عن مجموعة كيانات مستقلة تسمى المنظمات وبالتالي ما يتم هو عبارة عن أمر تنسيقي تشغل المسألة التراتبية والعملية الإدارية فيه حيز ضيق وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تدار عبر مجلس إدارة ينفرد بإتخاذ القرارات وإلا فإن هذه الشبكة ستكون مهددة بإنفراط العقد سريعاً ".

وبين أيضاً " أنه من المهم أن توضع لهذه الشبكة إستراتيجية واضحة المعالم بمشاركة واسعة من أعضاءها حتى يبرز لدى الجميع الإحساس بالملكية وأنهم جزء من كيان واحد موحد ويصبح تنفيذ الأنشطة سهلاً ومتناغماً. كما أشار إلى ضرورة خلق آليات واضحة تضمن وجود الشبكة في الحيز الجغرافي الذي تعمل فيه سواء بإقتراح منسقين قطريين ومكتب تنسيق إقليمي للمجموعات القريبة جغرافياً مما يسهل التنسيق والعمل ويدعم العدالة والشفافية ".

فيما تقول كوثر رحيم مدير منظمة صناع المستقبل لحقوق الإنسان من العراق : " لكي تنجح الشبكة فإنها تحتاج إلى الدعم المادي لتنمية أعضائها وإيصال المعلومات التي يحصلون عليها إلى باقي الأشخاص العاملين في مجال حقوق الإنسان لكي يكون العمل موسعاً فضلاً عن القيام بحملات مناصرة كبيرة لحل قضية معينة لها مساس بواقع حقوق الإنسان في العراق أو باقي البلدان العربية وأضافت كما على الشبكة أن تتحلى بالشفافية والعدالة وأعني الشفافية في كل شيء والعدالة في توزيع الموارد والفرص وتمكين الجميع من الإستفادة من الشبكة بالإضافة إلى الإستقلالية بحيث تكون الشبكة مستقلة تماماً في اتخاذ قراراتها دون أي إملاء سواء من المانحين أو خلافهم ".

شبكة أنهر تشارك فى البرنامج التدريبي الدولي لتعليم حقوق الإنسان

شاركت شبكة أنهر فى البرنامج الدولي لتعليم حقوق الإنسان الذي تنظمه منظمة إكويتاس- المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان، حيث قامت اثنتان من أعضاء الشبكة بالمشاركة فى فريق التدريب، واتفقتا خلال حديثهما لنشرة (أنهر) على أن المشاركة كميسر هي خبرة لا توصف وكانت تجربة فريدة من نوعها على الصعيد الشخصي والمهني أيضاً لأن التدريب الدولي والذي يجمع عدد كبير من الناشطين في حقوق الإنسان من دول مختلفة كان فرصة رائعة لتطبيق المهارات والمعارف التي يملكونها خلال التدريب فضلاً عن ذلك اكتسبا خبرة حول بلاد إفريقيا ما أغنى خبرتهن على كافة الأصعدة .

وتقول نهى روكوس من لبنان عن هذه التجربة: " كمشارك تكون مسؤولياتك أقل بالمقارنة بالمشاركة كميسر. فكميسر عليك العمل على التحضير، والعمل دون السؤال عن وقت الإستراحة، متابعة كل مشارك و دعمه معنوياً، نفسياً و العمل على تحسين معلوماتك و دراسة وضع كل مشارك و وضع البلد الذي أتى منه ، وبالتالي عليك أن تكون جاهزاً للإجابة على أي سؤال ممكن أن يطرح وإيجاد الحلول المناسبة و مكافحة النزاعات التي ممكن أن تحصل و تحفيز المشاركين على العمل ضمن المجموعة والإنفتاح على الآخر. و أخيراً و ليس آخراً، الإبقاء على التواضع كعنصر أساسي للعمل و تقبل الملاحظات الموجهة إليك و العمل على التحسينات اللازمة لتأمين النجاح في الخبرة ".

وعن التحديات والدروس المستفادة تؤكد روكوس " إن عمل الميسر يتطلب الكثير من الجهد و التفكير، لكي يُرضي تطلعاته الشخصية و تطلعات المشاركين. و أهم التحديات هي التجرد وعدم الإنقياد وراء المشاكل بل العمل على إيجاد الحلول للنزاعات التي ممكن أن تقع في وقت التدريب بين المشاركين أو حتى مع الميسر نفسه. و كسب إحترام المشاركين هو أيضاً من التحديات المهمة، حيث المشارك يرانا كمثل أعلى و يطمح للمشاركة كميسر في يوم من الأيام في هكذا برنامج مثلنا. وأما عن الدروس المستفادة، كانت كيفية العمل تحت كافة الضغوط ، والتأقلم مع كافة الظروف وحس الإنتماء إلى الجماعة الصغيرة و الكبيرة و القارات المختلفة. وذكرت نهى إحدى اللحظات المرحة خلال حديثها حيث قالت كنا نتحدث في المجموعة بوجود "روبرت ، مسؤول البرامج الكندي في اكويتاس"، حيث قامت الميسرة بالحديث عن أفريقيا كما قالت : كان جميع الحاضرين من أفريقيا ... بإستثناء "روب". فنظر إليَّ روب و قال : نهى ؟؟؟ فأجبته: لا تهتم روب، فلقد أصبحت من إفريقيا. وهذا ما يؤكد لي أنني نجحت في كسب ثقة المشاركين و أنهم لم يعودوا يرونني مختلفة ". ووجهت نصيحة " عليكم أن تكونوا مرحين في عملكم، لكي تكونوا مرتاحين في كل لحظة".

في حين أشارت سلام الشهري من اليمن عن هذه التجربة ومشاركتها كميسر : "عندما تنظر للأمور من الخارج تختلف كثيراً عن نظرتك إليها وأنت في داخلها فرؤية الإجراءات التي تمت للإعداد المشروع ومرحلة تنفيذه تُريك ما لم تراه وأنت مشارك وفي الوقت ذاته يكون جو المشاركة جو تفاعلي أكبر من جو التيسير لأن الإنشغال في التحضيرات وحضور الإجتماعات والتعلم لا تعطيك المجال للإستمتاع ".

وعن التحديات و الدروس التي استنبطتها من هذه المشاركة تؤكد " أن التحديات بالنسبة لي كانت اللغة حيث كان هناك تحدي لقبول بعض المشاركين لك وأنت تمثل دول عالم ثالث وبالأخص اليمن ولن يكونوا مقتنعين أن يكون في هذه البلاد من يدرب على المستوى الدولي إلا بعد أن تم إثبات ذلك لهم بعد مرور التدريب ". وتابعت قائلة: " استفدت كثيراً من خلال التدريب ورؤية هموم الآخرين التي لا تختلف عن مشاكلنا في حقوق الإنسان وأن الهم مشترك ".

وعن أجمل اللحظات المرحة التي عاشتها قالت: " أذكر إحدى تلك اللحظات المرحة عندما كنت في حفل المجموعة والذي تم في آخر أيام التدريب والذي اكتشفت فيها إني كنت الصديق السري لأكثر من ثلاث أشخاص وهذا أمر مضحك " .

مـــــقـــــــــــــــالات

المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق

إعداد : المحامي غسان الصالح
مدير مركز صدى للتنمية البشرية

إن إقرار قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان جاء كالتزام بالمادة ١١٢ من الدستور العراقي، التي تنص على تشكيل عدة مفوضيات ومنها مفوضية لحقوق الإنسان حيث ان اقرار قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، جاء بمثابة بديل لوزارة حقوق الإنسان التي استحدثت في العراق عام ٢٠٠٣، لمتابعة حالات الإساءة لحقوق الإنسان، التي يتعرض لها المواطنون، و ملفات السجناء، وتعريف المواطنين بحقوقهم.
إن تأسيس مفوضية حقوق الإنسان كان بهدف بناء مؤسسة حقيقية لحماية حقوق الإنسان في العراق، تكون قادرة على تحديد حالات الانتهاك التي تحدث في مختلف المجالات ضد المواطن العراقي، بعيدا عن التسييس .

والمفوضية مستقلة عن عمل الحكومة العراقية، وتمول من قبل الميزانية العامة للدولة العراقية، ويتم انتخاب أعضائها من قبل البرلمان العراقي لمنع أي تأثير سياسي على عملها ولكن السؤال الذي يثار هل تستطيع هذه المؤسسة الفتية أن تساعد في وضع معايير وأسس لعدم انتهاك حقوق الإنسان ؟ هل تستطيع أن توقف ممارسات الحكومة عبر مؤسساتها التنفيذية في منع انتهاك حقوق الإنسان في بلد معقد سياسياً واجتماعياً مثل العراق ؟؟؟

المعايير والممارسات الدولية (لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية)

رغم وجود معايير للممارسات والوظائف الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلا أن الدول لم تتفق على تعريف محدد للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لغاية هذا الوقت وبقى المفهوم متسع وشامل وبالتالي فان وصف المحاكم ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والأجهزة التشريعية ومكاتب المساعدات القانونية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية يمكن القول عليها بأنها مؤسسات وطنية تعني بحقوق الإنسان .
أصبحت بلدان كثيرة خلال العقديين الماضيين أطرافاً في معاهدات دولية تُعنى بحقوق الإنسان وبذلك تحملت التزامات قانونية بتنفيذ معايير حقوق الإنسان وبما أن حقوق الإنسان تنطوي على علاقة ما بين الإفراد وما بين الأفراد والدولة ، فإن الواجب العملي للإنسان هو واجب وطني بالدرجة الأساس تتحمل مسؤوليته حمايتها وصيانتها وضمان عدم التعدي عليها الدولة بالدرجة الأساس .

وعندما تصادق الدول على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وجب عليها أن تدرج ذلك بقوانينها المحلية حيث ان كل اتفاقية دولية تشترط مصادقة السلطات التشريعية عليها لنفاذها وبعد مصادقة السلطة التشريعية عليها تعتبر بحكم القانون الداخلي واجب التنفيذ وهذا من الأعراف الدولية الثابتة ولكن وجود قانون لحماية حقوق الإنسان بحد ذاته ليس كافيا لحماية تلك الحقوق وكما أنه لم ينص القانون على وجود مؤسسات أو هيئات تضمن تنفيذ هذا القانون .

وقد ولدت هذه المشكلة المتعلقة بفاعلية التنفيذ على المستوى الوطني جدلا كبيرا على الصعيد الدولي خلال السنوات الأخيرة الحالية . وأصبح من الواضح أن التمتع بحقوق الإنسان يستلزم وجود بنية مؤسساتية فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حيث أنشات العديد من البلدان في الآونة الأخيرة مؤسسات تحت هذا المنوال ولكن بدرجات وفعاليات وأنشطة مختلفة حسب طبيعة البنية السياسية لتلك الدول .

ونوقشت مسألة وجود مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان لأول مرة في العالم في المجلس الإقتصادي والإجتماعي عام ١٩٤٦ في دورته الأولى أي قبل سنتين من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتبار أن ذلك انجاز يهم كل البشرية وبعد أربعين عام من هذا الإعلان أثيرت المسألة مرة أخرى من قبل الأمم المتحدة معترفة بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات في تفعيل الدور الرقابي والإعلامي وممارسة الضغط للحد من انتهاكات حقوق الإنسان وخصوصا في الدول غير الديمقراطية .

تطورت خلال السنوات الأخيرة المسؤوليات للمؤسسات الوطنية حيث أقرت لجنة حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي الذي عقد في عام ١٩٩١ في باريس ضرورة إيجاد آليات للتعاون المشترك مابين المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان و يعترف الإعلان وبرنامج عمل فينا في عام ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (بحق كل دولة في ان تختار إطار عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتناسب مع احتياجاتها) هذا النص يعترف بالفوارق الكبيرة الموجودة بين الدول في مجال التعاطي مع مواضيع حقوق الإنسان حسب هيكلية الدولة .

ومن خلال الممارسات الدولية فإن المعايير التالية يجب أن تتوفر في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تكون مستقلة وحيادية :

١- الإستقلال القانوني والتنفيذي
٢- الإستقلال المالي والإداري
٣- الإستقلال في الوظائف والاختصاصات والتشكيل
٤- أن تكون لها سلطة كافية مستقلة عن الدولة (السلطة التنفيذية)
٥- يكون الوصول إليها متاح للجميع وعبر وسائل سهلة
٦- وجود وعي كافي بالمؤسسة وبالدور الذي تقوم به ويكون ذلك من خلال تمكينها من التعريف بنفسها عبر وسائل متاحة
٧- التعاون مع المنظمات غير الحكومية

مفوضية حقوق الانسان بالعراق

أنشات مفوضية حقوق الإنسان بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٨ من اجل مراقبة سير تطبيقات حقوق الإنسان في العراق ومدى انسجامه مع القوانين الدولية وتدار من قبل مجلس يتكون من ١٥ عضواً على أساس عضوية خمسة نواب من البرلمان وأربعة أعضاء من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وثلاثة أعضاء من مجلس القضاء الأعلى وعضوين من منظمات المجتمع المدني وعضو من ممثليه الأمم المتحدة في العراق. إن رئيس المفوضية سيكون بدرجة وزير ونائبه بدرجة وكيل وزير، وسيتم تحديد ذلك لاحقاً بقرار من مجلس الوزراء.

إن مفوضية مستقلة لحقوق الإنسان يمكن أن ترصد الخروقات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن الخروقات الحالية أو السابقة، فالحقوق لا تسقط بالتقادم. كل من لديه حق ويملك إثباتا سيأخذ حقه من الجهة المعنية، وستكون المفوضية حلقة مهمة لرفع الدعاوى لمجلس القضاء أو عملية تصالحيه ما بين الأطراف المتنازعة، فإمكانياتها وصلاحياتها واسعة جداً ومن حقها دخول السجون ورصد الإنتهاكات وتمثيل داخل في مؤسسات الدولة، وتساهم في رفع التقارير الدولية للأمم المتحدة، ولن تكون بديلاً عن وزارة حقوق الإنسان المرتبطة بمجلس الوزراء، ورئيس الوزراء هو المعني بإلغاء أو الإبقاء على هذه الوزارة .

وسيكون لهذه المفوضية الحق بالتحقق في القضايا ورفعها إلى مجلس القضاء، لكن لن تكون جهة صاحبة قرار. وسترتبط بالبرلمان العراقي، حالها حال أي مفوضية مستقلة، لكن هذه المفوضية ستبقى مستقلة لضمان استقلالها مستقبلاً ، بالرغم من أن المجلس من كافة مكونات الشعب، لكنها ستكون مستقلة.

تهدف المفوضية إلى :-

أولاً- ضمان حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في العراق.
ثانياً- حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والمعاهدات والإتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل العراق.
ثالثاً- ترسيخ وتنمية وتطوير قيم وثقافة حقوق الإنسان.

تتولى المفوضية المهام الآتية :-

أولاً: التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في إعداد استراتيجيات وآليات عمل مشتركة لضمان تحقيق أهدافها الواردة في المادة (٣) من القانون.
ثانياً: إعداد الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بتعزيز وتنمية حقوق الإنسان.
ثالثاً: دراسة وتقييم التشريعات النافذة ومدى مطابقتها للدستور وتقديم توصياتها لمجلس النواب.
رابعاً: تقديم المقترحات والتوصيات لإنضمام العراق إلى المعاهدات والإتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان.
خامساً: التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في العراق والتواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان الدولية المستقلة وغير الحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف المفوضية.
سادساً: العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الوسائل الآتية:-
أ- تضمين ثقافة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والتربوية .
ب- عقد المؤتمرات والندوات والفعاليات الفنية والإجتماعية وإصدار النشرات والمطبوعات وإعداد البرامج الإعلامية للموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان
سابعاً: تقديم المقترحات لدعم القدرات في مجال حقوق الإنسان إلى اللجان المكلفة بإعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها إلى منظمة الأمم المتحدة.
ثامناً: تقديم تقرير سنوي إلى مجلس النواب متضمناً تقييماً عاماً عن حالة حقوق الإنسان في العراق ويتم نشره في وسائل الإعلام المختلفة.

آليات عملها

أولاً: تلقي الشكاوى من الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني عن الإنتهاكات السابقة واللاحقة لنفاذ هذا القانون مع الحفاظ على السرية التامة لأسماء مقدميها
ثانياً: القيام بالتحقيقات الأولية عن انتهاكات حقوق الإنسان المبنية على المعلومات
ثالثاً: التأكد من صحة الشكاوى الواردة الى المفوضية وإجراء التحقيقات الأولية إذا اقتضى الأمر
رابعاً: تحريك الدعاوى المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان وإحالتها إلى الإدعاء العام لإتخاذ الإجراءات القانونية وإشعار المفوضية بالنتائج
خامساً: القيام بزيارات للسجون ومراكز الإصلاح الإجتماعي والمواقف وجميع الأماكن ومُفاتحة مجلس النواب في حالة عدم التزام الجهات المذكورة الأخرى واللقاء مع المحكومين والموقوفين وتثبيت حالات خرق حقوق الإنسان وإبلاغ الجهات المختصة لإتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة
سادساً: الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والهيئات المستقلة كافة والإلتزام بتقديم الوثائق والبيانات والإحصائيات والمعلومات ذات الصلة بأعمال ومهام المفوضية في موعد محدد.

نشرة إخبارية تصدر عن
الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة
بدعم من
الوكالة الكندية للتنمية الدولية
و المركز الدولي لتعليم حقوق الإنسان - إكويتاس

فريق التحرير المشارك

منسق لجنة الإعلام
أروى خضر البرعي – مصر

رئيس التحرير
محمد الجبوري – العراق/بغداد

فريق الإتصال والإعلام
كوكب الوادعى – اليمن
غسان الصالح – العراق
سالي سالم – مصر

المسؤول الإداري
نور زاده – الأردن

شارع الشريف ناصربن جميل - مجمع وادي صقره رقم ٤٧
تلفون: ٠٠٩٦٢٦٥٥٦٠٩٤٧ - فاكس: ٠٠٩٦٢٦٥٥٦٠٩١٣
ص. ب ٤٧٧٥ الرمز البريدي ١١٩٥٣ عمان– الأردن